

فخرجوا وديهم فيهما دياراً وان كان مثال هذا النوع غير صحيح وكل منهما
 اي من اللازم والمعارف انما يرتضين شيئاً واحداً فغيره او حقيقته وهو الخاصه
 في العبار وانشارة الى قول من يخصص اسم الخاصه باللازم دون المعارف والي
 قول من اوجبه لتكون الخاصه اللازمه الا ان هذا لا يخصصه الا بما هو مطلق
 او غير ما عليه وهو يخص مطلق النوع حيث قال في المنزله على شي صريح واحد
 في جواب اي شي هو فهو منه فخرج ما يختص بالشيء العالي من رتبة خاصه مثلاً
 من اللازم والمعارف على سبيل اللزوم المراد بالخاصه كل بالقوه والعقل
 او الصانع بالاعمال اللازمه وكما لا شي الحيوان والكلون البرج وكل موجود
 لا في موضع بل هو فان قلت الصانع مطلقاً لا يختص بوجه الحقيقه اذ هو قيل
 ان المعركه والجن في عينه من ويبكون ايضا فبصيرتها الى امره قلت
 لا يفتني شانه عند الحكيم الا الضم والالهام لا يختص بالابن من معول
 فعليه ان لا يجعل الصانع من خواص اللازم ان كان قلت فخرجت قوه الشيء الي
 الشيء باسكان حصوله لم يرد معونه وحقيقه معونه لم يرد فيهما من ان على اليمين
 فلا ينع الصانع كقوله اللازمه لا في الدهر والاي الخارج كما لا يلزم الصانع
 بالاعمال في المنزله اللازمه بالصانع والقوه منافته قلت نعم هذا لا يرد
 الا انه قد يرد في الغرض باسكان حصوله مطلقاً يكون اعم من العقل المعنى المذكور
 وهذا هو المراد هنا وهو صحيح ويكون معنى القابل للضم والسماع له وهذا يلزم
 الانسان هنا وخارجاً على ما لا ينبغي فلامناخته وترسم الى الخاصه باها عليه
 تعالى على ما حقه حقيقته وادهه فقط اذ في قوله فقط خرج غير النوع وفضلته
 وخرجاً بتميزه فلا عرضاً وهو في الحقيقة يختص بالخاصه الا ان هذا لا يخصصه
 المعارف للاشياء بالنسبه اليها وتسمى هذا جاعداً صاعداً في الاولي الخاصه
 حقيقته واما ان يتم اي كل منهما حقايق موحده واحده وهو العرض العام

مثال من اللازم والمعارف علم سبب اللب والتميز المرتب كالتفتيش بالحق الي القابل
 والحاصل والعقل اي كالتفتيش بالعلم العارفين للاشياء وغيره من
 من العرض والبره وغيرها ويرتفع اي العرض العام بان كل يقابل على حده
 مختلفه به خرج غير الجنس وفضلته وخرجاً بقوله فلا عرضاً فمما سئل ان
 الكليات لا تسمى لانها ذاتي اعرضي والخاصه لانها مقول في جواب ما هو
 اي شي والمقول الاول انما مقول بحسب الرتبة الخاصه وهو الجنس انهم
 وهو النوع الحقيقي والمقول الثاني الفصل فالعرضي اما ان يختص بحقيقه واحده
 وهو الخاصه الحقيقيه الا وهو العرض العام فالعرضي هو النوع والخاصه
 الاضاحيه ان لا يتماها فان اردت ان يرد في القيم فقل انهما ان يكون
 ممكن الوجود في جواب ما هو الاول والاول ان يكون بحيث يرتب في العموم
 والخصوص صحيح اعتبار الرتبه في الاول والاولى بشكل الحقيقه فان ترتب
 فالعام حيث للخاصه الخاصه في الالف والخاصه في الالف هو النوع الحقيقي
 وما يكون ممكن الوجود فيهما اذ في هذا الفصل او عرضي مختصه
 واحده اختصاصاً حقيقته وهو الخاصه الحقيقيه او لا يختص وهو
 العرض العام والكلام من حيث هو كذلك فالعلمه اذا متبعه لا يقال في
 المصنف العرفي الي اللازم والمعارف ثم للاهمها الي الخاصه العرض العام فهنا
 قسيمان اولي وثانيه فان اعتبرت الاول فقط فحلت الثانيه كونه في العلم ثم
 غير معتبره كالأربع الكليات خاصه اللازم والمعارف دون الخاصه العرض
 العام وان اعتبرت الثانيه فقط كما سئل الاول لا يطابقه وان اعتبرتا
 كانت الكليات سبعة الا ان لا يحصل من العرض شيء ارباع اقسام احدها
 اللازم الذي هو الخاصه وثانيه اللازم الذي هو عرضي عام وثالثه المعارف
 الذي هو الخاصه ورابعه المعارف الذي هو علم اللازم فند

Copy King S University

مثله